

الحاجب وسداح كلامها ثم قال الدماميني فان هذا السداد بقول
من جازك مثلا قد جعل التصديق بان احد اجاب الخاطب وصدق
التصديق غير التصديق بان زيد امكلا جاز فهو يسوالم يطلب
التصديق الثاني ويكون من لطلب التصديق على قبيح ما سبق
في جواز نبي قائم ثم وقلت فترق بينهما لان الساميين جاز
لم يتصور خصوصه زيد او غير هذا السؤال فاذا اجيب بزيد
مثلا افاده تصور خصوصه واختلف بسبب التصديق ايضا بخلاف
جواز نبي قائم ثم واذ لا يبعد جوازه تصور التصديق الساميين
الشخصيين قبله بل هو تصديقهم ببعضه ايفاح وتناهي
بقيته مباحث الاستفهام في بان العطف وحيثما عر الخ
التشبيه هذه الامثلة مجازة لما يقتضيه ظاهر اطلاق الميت
من جواز دخوله ما يختص بالفعال الادوات المذكورة على
الاسم المنصوب المقدر قبله فعلى النفر والتفويض ويجوز
لا يلبس في النفر لا العذر الصدق ما لم تكن اداة المنفرد اذا
مطلقا او ان والعفا ماض ولا يجوز الرفع كان الاولي فا
التفويض لتفرد على قول المصم والتصنيف حتى ان عي المبتدأ
ينبغي جواز الرفع بالابتداء عندهما اجاز وقوع المبتدأ بعد اداة
الشرط والتصنيف والاختتام والحال هذه اية كونه
منفردا نفع جواز استناد على قول المصم والتصنيف
حتى ان افاده تفديده بما اذا لم يقد فترفع الاسم ولو قال فيجوز
ان تفرد على قول المصم نفع الاسم السابق على ان مبتدأ
لكن ان اقره قال نعم يمكن ان يستفاد ذلك اية جواز الرفع بالاعلية
من كلام المصم بان يقال المراد بتصنيف امتناع الرفع على الاطلاق

ت
٧

افذ

افذ ان قول ما خفف بالفعل اذ بهم منه ان وجوده التصيب ليس
الاختصاص للفعل ولو حصل مع الرفع كفي لوجود المقصود هو
مطووع فيد بملان كلامه فيما اذا كان العامل الظاهر من اصحاب
لتصوير الاسم السابق لا تخفى على لا تحاقف القدرات
منقسم بضم الميم وكسر الفاء بالانفيس يصف
المساعرة فمبهم بالكرم ولما اختلفا امراته على التلاوة ما لم حيا
من الفقر قال لها لا تخزي ابي عبيتي قوله فان انت اخذت
ان لا تتقيا بعد موت معاوية لك فان تسميت الي اعبادك
لتخزيهم ما نواحيها فتعيسى نفسهم عليهم فتتقط نفع
تعليلته افاده السوطي فيكم شوا هذه المفتي وان
تنتفع بعلمك ابي فلما عذ الفعاليه الضمير وان تفعل
لا يقع الاستفهام في قوله المردود اخبار لا يقع وقوعا حسنا لان
يقع بوجه في النفر ايضا لكنه قبيح والاستفهام
اي غير المسمى بقدر بية ما تقدم اذ الاستفهام بعد صاحبه
ونفرا ويسكن الرفع اذ وت التصنيف مع انظر اذ وت
الشرط والاستفهام لا يند في النفر الرفع الفعاليه الصدق
فكان الاولي ذكرها واما في الكلام اية النفر وقول فلا يليها
الاصح في الفعاليه ابي في باب الاستفهام كما في ضمة الرفع فلا ينافي
صحة ايلائها الاسم اتفاقا اذ المترف الفعاليه حينها جوازه
زيد وبسبب تنبي من كلامه امل فان الاسم يليها ولو كان نفع
حينها فلهذا واما نفع غير نياح بتصنيفه نفع على الاك تقال
لمقدره اية واما نفع غير نياح وهو جاز على القول
بانها ليست اذ الشرط كما نقل عن ابي حبان افاده م ويس